الأثر الصّوتي عند ابن حجر العسقلاني في فتح الباري بشرح صحيح البخاري

أ.د. مجيد خير الله راهي الزامليّ   الباحثة حياة علي حسين الشمريّ

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية

hayat@uowasit.edu.iq

تاريخ الطلب : ١٨ / ١ / ٢٠٢٣

تاريخ القبول : ١٦ / ٢ / ٢٠٢٣

الملخّص:

أصبح الصّوت ملازماً للبحث اللُّغويّ في النّصوص بأنواعها، ومن هذه النصوص نصوص الحديث النّبويّ الّذي أنماز في كلّ حديثٍ منه بجرسٍ موسيقيّ يُدلي بصوت معيّن وبأسلوب مميّز؛ لأنّ العربيّة بطبيعتها لغة موسيقى، وحديث الرّسول الكريم يسير على سنن العربيّة وأساليبها المختلفة في الكلام العربيّ؛ لذا جاءت ألفاظه – عليه الصّلاة والسّلام – بعيدة عن التّكلّف والاضطراب والغرابة والابتذال، وسليمة من عيوب النّطق سواء أكانت تلك العيوب خلقيّة كالتّمتمة والفأفأة أو سواها كالتّشدّق والتّفيهق، وبهذا يُعد الحديث النّبويّ الشّريف أرقى نص أدبي بعد القران الكريم.

وقد اهتم ابن حجر في الكتاب بالجانب الصوتي اهتماماً كبيراً فذكر الفاظاً في أحاديث رسول الله – عليه الصّلاة والسّلام – امتزجت بظواهر صوتيّة مختلفة، تناولناها في هذا البحث كالإبدال والإدغام والحذف والهمز، وقد اتخذ الإبدال جانباً كبيراً في الكتاب قياساً بباقي الظواهر الصوتيّة الأُخرى، ولم يكن القصد من هذه الدّراسة وضع الشارح تحت مجهر الدّراسات الصّوتيّة، وما وصلت إليه من تقنيّات

حديثة، بل القصد هو رصد تلك الظّواهر التي وضع عليها الحافظ يده في شرحه مع إثبات رؤيته اللُّغويّة فيها.

Abstract

The title of the research: (The sound effect of Ibn Hajar Al-Asqalani in Fath Al-Bari with an explanation of Sahih Al-Bukhari), and it is a research from a doctoral thesis in the College of Education for Human Sciences / University of Wasit.

The sound has become inherent to the linguistic research in texts of all kinds, and among these texts are the texts of the hadith of the Prophet, in which each hadith is distinguished by a musical timbre that casts a specific sound and in a distinctive style. Because Arabic is by its very nature a language of music, and the hadith of the Holy Prophet follows the norms of Arabic and its different styles of Arabic speech. Therefore, his words - upon him be peace and blessings - came far from affectation, turmoil, strangeness, and vulgarity, and were free from defects in pronunciation, whether those defects were congenital, such as stuttering and obfuscation, or otherwise, such as rants and eloquence. Thus, the noble hadith of the Prophet is considered the finest literary text after the Holy Qur'an.

In the book, Ibn Hajar paid great attention to the phonetic aspect, so he mentioned the words in the hadiths of the Messenger of God – upon him be blessings and peace – mixed with different phonetic phenomena, which we have dealt with in this research, such as substitution, diphthong, omission, and hams. The intent of this study is to place the commentator under the microscope of phonetic studies, and the modern techniques it has reached.

المقدّمة

الحمدُ لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على خاتم الأنبياء، وعلى آله الطّاهرين.

أمّا بعدُ:

فقد شكّل الصّوت اللُّغويّ المادّة الأولى في تشكيل اللُّغات، والمستوى الأوّل من مستويات الدّراسة اللُّغويّة، وقد تنبّه العرب قديماً إلى أهميّته، فهذا أبو الأسود الدّؤلي (٦٩هـ) كان أوّل من استعان بالصّوت في تنقيط المصحف الشّريف بمقولتهِ المشهورة لكاتبهِ، ثم برز الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) ليتميّز بعملٍ قيّم فريد من نوعهِ هو معجم (العين) الذي رتّب فيه المواد ترتيباً صوتيّاً بحسب مخارج الحروف، فكان أوّل مَن فتح الأبواب للدّراسات الصّوتيّة، ثم جاء تلميذه سيبويه (١٨٠هـ) ليقدّم عملاً جامعاً لعلوم اللُّغة، متضمّناً هذا العمل أبحاث مهمّة في الصّوتيّات، فحدّد مخارج الأصوات وضبط قوانينها، وقد عرّفه ابن جنّيّ (٣٩٢هـ) بأنّه:" عَرضٌ يخرج مع النّفس مستطيلاً متّصلاً حتّى يعرض له في الحلق والفم والشّفتين مقاطع تُثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف

باختلاف مقاطعها "(ابن جني ٢٠٠٠م ١٩/١)، فهذا الحسّ المرهف لابن جنيّ جعلنا نلتمس مميّزات الصّوت اللُّغويّ، ثمّ يواصل العالِم حديثه، فيقول:" ألا ترى أنّك تبتدأ الصّوت من أقصى حلقك ثمّ تبلغ به أي المقاطع شئت فتجد له جرساً ما، فإن انتقلت عنه راجعاً منه أو متجاوزاً له ثمّ قطعت أحسست عند ذلك صدى غير الصّدى الأوّل "(ابن جني٢٠٠٠م ١٩/١)، ويقول ابن سينا(٤٢٨هـ) الّذي يعد أحد روّاد الدّرس الصّوتي مبيّناً كيفيّة حدوث الصّوت اللّغويّ:" أظنُّ أنّ الصّوت سببه القريب تموّج الهواء دفعةٌ واحدةٌ بسرعة وبقوّة من أي سبب كان والذي يشترط فيه من أمر القرع عساه ألّا يكون سبباً كلّيّاً للصّوت، بل كأنّه سبب أكثريّ ... وإنّ الصّوت يحدث أيضاً عن مقابل القرع وهو القلع "(البلخي ٢٠١١/ ٥٦)، ثمّ جاء المُحدَثون ليفصّلوا القول في الصّوت اللُّغويّ وكيفيّة حدوثه بتناولهم جهاز النّطق اعتماداً على التّطوّر الذي وصلت إليه العربيّة وبمساعدة علوم أُخرى، وبتكنلوجيا وآلات ووسائل متنوّعة مدّت لهم يد العون في تناول هذا العلم الدّقيق، فقالوا فيه:" الصّوت اللُّغويّ أثرٌ سمعيّ يصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسمّاة أعضاء النّطق، والملاحظ أنّ هذا الأثر يظهر في صورة ذبذبات معدّلة وموائمة لِما يصاحبها من حركات الفم بأعضائه المختلفة، ويتطلّب الصّوت اللُّغويّ وضع أعضاء النّطق في أوضاع معيّنة محدّدة أو تحريك هذه الأعضاء بطرائق معيّنة محدّدة أيضاً "(بشر ٢٠٠٠/ ١١٩)، وتقسم هذه الأصوات على قسمين:(صامت وصائت)، لكن تميّزت الصّوائت عن الصّوامت بمميّزات معيّنة من النّاحية العضويّة والسّمعيّة، وتناول العلماء أيضاً تطوّر تلك الأصوات؛ لأنّ بعض الأصوات لم تبقَ على ما كانت عليه، بل أصابها تغيّر وتدرّج حتّى وصلت إلى ما هي عليه الآن نتيجة لعوامل متعدّدة، وما ذلك التّغيير في الأصوات ألّا لارتباطها باللُّغة، وقد يُصيب ذلك التّطوّر مخارج الصوت بانتقاله من نقطة إلى أُخرى في مناطق الفم أو قد يصيب صفاته فيصبح

مجهوراً بعد أن كان مهموساً أو العكس، وقد يصبح رخواً بعد أن كان شديداً أو العكس، أو قد تُولَد أصواتٌ جديدة وتُهجَر أخرى كان قد ألِفها الإنسان، ومن المعلوم أنّ الذي يتصدّى لشرح أيّ نصٍ لا بدّ أن يحمل طرائق التّحليل في علوم اللُّغة، وهذا ما فعله ابن حجر، فعلى الرّغم من أنّه ليس من علماء اللُّغة المُتخصّصين إلّا أنّ شرحه هذا ضمّ العديد من آراء العلماء اللُّغويّين في مجالات العلوم المختلفة منها ما تمثّل بالظّواهر الصّوتيّة التي لمسناها في مواضع مختلفة ومتفرقه في شرحه، سلّطنا الضّوء عليها بما أمكننا البارئ (تبارك وتعالى).

الإبـدال :

صرّح بالإبدال الكثير من العلماء ـ قديماً وحديثاً ـ فهو أكثر مجموعة التّغييرات الصّوتيّة انتشاراً في اللُّغة العربيّة، يعتري الصّوت الذي يجاور غيره ويأتلف معه في لفظةٍ ما حيث يتحوّل إلى صوت آخر قريب منه مع الاحتفاظ بالمعنى الأصليّ، أو قد يكون الصّوت بعيداً عن الآخر فتنشأ ألفاظٌ متشابهة في المعنى والمبنى، لذا كان الإبدال من أهمّ العوامل الفعّالة في نموّ اللُّغة ولا تكاد تخلو منه لغة من اللُّغات، واللُّغة العربيّة إحدى هذه اللُّغات التي زهرت بظاهرة الإبدال الصّوتيّ في الكثير من ألفاظها، وهو سنّة من سنن العرب، وفي هذا يقول ابن فارس (٣٥٩هـ):" ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض: مدحه ومدهه، رفل ورفن، وهو كثير ومشهور قد ألّف فيه العلماء "(القزويني ١٩٩٧م ١/١٥٩)، والابدال اللُّغويّ في أغلبه قائمٌ على اختلاف اللُّغات، ولهذا هو لم يطّرد اطّراداً قياسيّاً مُتعمَّداً في كلام العرب، ويؤكّد ذلك أبو الطّيّب اللُّغويّ (٣٥١هـ) قائلاً:" إنّه ليس المراد بالإبدال أن تتعمّد العرب تعويض حرف من حرف، وإنّما هي لغات مختلفة لمعانٍ متّفقة، تتقارب اللّفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفان إلّا في حرفٍ واحد "(اللُّغوي ١٩٦٠م/ ١٣).

وقد حرص ابن حجر في فتح الباري على الإشارة إلى تلك الألفاظ التي وقع فيها الإبدال، فكان تارةً يكتفي بذكر هذه الظّاهرة دون التّعليل لها والتّعليق عليها ـ وهو الغالب ـ كقوله مثلاً في تفسير لفظة (مغافير):" المغافير جمع مغفور بضمّ أوّله، ويُقال بثاء مثلّثة بدل الفاء"(العسقلاني١٣٧٩م ٣٧٧/٩)، وتارةً ثانية يعلّل لهذه الظّاهرة بالتّقارب في مخارج الحروف، فيقول مثلاً:" والعرب تقول: القافور والكافور، والقسط والكسط إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللُّغة، كما يقال: حدّث وحدّت، والأتاني والأثاني "(العسقلاني١٣٧٩م ٦٩٤/٨)، وتارةً ثالثة يُرجع هذه الظّاهرة إلى اختلاف اللُّغات، كقوله في لفظة (الفسطاط):" الفسطاط بضمّ الفاء وسكون المهملة وبطاءين مُهملتين وهو البيت من الشّعر، وقد يطلقونه على غير الشّعر وفيه لغات أخرى بتثليث الفاء، وبالمثنّايتين بدل الطّاءين، وبإبدال الطّاء الأولى مثنّاة وادغامها في السّين"(العسقلاني١٣٧٩ ٢٢٣/٣).

١ – الإبدال بين حرفي الهمزة والهاء: (هراق _ أراق)

قال نبيّ الله محمّد (ﷺ):" هريقوا عليّ من سبع قِربٍ لم تُحلل أوكيتُهُنّ لعلّي أعهد إلى النّاس"(البخاري٢٠٠١م ١/ ٥٠).

فقال ابن حجر مفسّراً:" ويوجَّه بأنّ الهاء مبدلة من الهمزة؛ لأنّ أصل هراق أراق ثمّ اجتُلبت الهمزة، فتحريك الهاء على إبقاء البدل والمبدل منه وله نظائر"(العسقلاني١٣٧٩م ٣٠٣/١).

هَرَق: صبّ وسكب، يُقال: مطرٌ مهروق، أي صيّب، فهرق الماء هَرقاً، أي: صبّه، وهراقت السّماء ماءها فهي تهريق والماء مهراق(الفراهيدي٢٠٠٧م ٣٦٥/٣)، ومنه سُمّي يوم التّهارق، أي يوم النّوروز؛ لأنّهم يتهارقون فيه، أي: يهرقون الماء فيه بعضهم على بعضٍ، والهاء فيها متحرّكة وليست أصليّة وإنّما هي بدل من الهمزة،

والأصل(أراق)، قال ابن درستويه (٣٤٧هـ) فيها:" أصل هرقت: أرقت، وهو فعل معتلُّ العين من الواو، وأصله: أروقت؛ لأنّه من قولنا: راق الماء يروق، وأروقته أنا، ولكنّه لما اعتلّت الواو في راق يروق وجب أن يعتلَّ في الرّباعي أيضاً، فصارت ألفاً، وانتقلت فتحتها إلى الرّاء، فصارت أراق، فلما كانت هذه الكلمة مما يكثر استعماله في الكلام، استثقلت الهمزة في أوّلها، فأبدلت منها الهاء؛ لأنّها ألين، كما قالوا: هيّاك في إيّاك، ولهنّك، في لإنّك "(ابن درستويه١٩٩٨م/ ٦٩).

وفي هذه اللّفظة لغاتٌ متعدّدة منها: (أراق يُريق)، وهي اللُّغة المشهورة، و(هَرَاق يَهَريق)، بإبقاء الهاء مفتوحة؛ لأنّ أصلها (يؤريق)، و(يُهْريق أهْراقة) بسكون الهاء، وهذا السّكون عوض عن تحريك العين(الفراهيدي٢٠٠٧م ٣/٣٦٥)، ومن العلماء مَن عدّ (هراق) لغة لبني تغلب فقط، ومنهم مَن خطّأ قياساً إن جمعوا فيها بين الحرفين (الهمزة والهاء):(أهراق)، وقال الجوهريّ (٣٩٣هـ) في تأصيل هذه اللّفظة:" وهراق الماء يُهرقه بفتح الهاء هراقة، أي صبّه، وأصله أراق يريق إراقة، وأصل أراق أريق، وأصل أريق يريق، وأصل يريق يؤريق، وإنّما قالوا أنا أهريقه وهم لا يقولون أنا أأريقه؛ لاستثقالهم الهمزتين، وقد زال ذلك بعد الإبدال "(الجوهري١٩٨٧م ٤/ ١٥٦٩)، وعلى هذا تكون الهاء مُبدلة من الهمزة وهي تُبدل منها كثيراً، لذلك فهي مفتوحةٌ أبداً ولا يجوز الإسكان فيها، قال الخليل:" هَرق: هَراقتِ السَّحابةُ ماءها تُهَريقُ فهي مُهَرِيقةٌ، والماءُ مُهَراقٌ، الهاءُ مفتوحةٌ في كلّه؛ لأنْها بدلٌ من همزة أراق، وهَرَقْتُ مثل أَرَقْتُ، ومن قال: أهْراقَ فقد أخطأ في القياس "(الفراهيدي٢٠٠٧م ٣/٣٦٥).

صرّح بهذا الإبدال الكثير من العلماء، منهم: سيبويه، وابن مالك، والسّيوطيّ، فقد أفادت الوقائع اللُّغويّة إمكانيّة تبادل المواقع بين هذين الحرفين، وهي ظاهرة لها قدم سبق عند العرب، ويعود تاريخها إلى اللُّغتين العبريّة والسّبئيّة، ونقوشهما خير دليل

على هذا، فقد جاء في نقوش السّبئيّة: هقني هعان هوفي، أي: أقني أعان أوفي(التميمي٢٠٠٠م / ١١٣)، وقد نسبها الخليل بن أحمد إلى الحجازيّين، فهم الّذين يقلبون الهمزة هاءً في مثل قولهم: ها، إنّك زيدٌ، يريدون: أأنّك زيد، ونسبها ابن منظور إلى أهل اليمن عامّة(ابن منظور١٩٩٣م ١٠/ ١٣٥)، بينما نسبها بعضهم الآخر إلى قبيلة حمير.

مخرج هذين الحرفين من أقصى الحلق، يقول سيبويه:" فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف "(سيبويه٢٠٠٩م ٤/ ٤٣٣)، ويجتمعان في صفتين هما: الانفتاح والاستفال، وهما السّبب الرّئيسي للإبدال بين هذين الصّوتين في العديد من الألفاظ على رأي الذين يشترطون تقارب المخارج والصّفات، لكن الهمزة انفردت بالشدّة والجهر، والهاء بالهمس والرّخاوة؛ إذ لولا الشدّة والجهر في الهمزة لكانت هاءً، ولولا الهمس والرّخاوة في الهاء لكانت همزة، والهمزة صوتٌ حنجريّ شديد ومجهور، يحتاج نطقه إلى جهد عضليّ، بينما الهاء صوتٌ حنجريّ رخو مهموس لا يحتاج نطقه إلى ذلك الجهد الّذي في الهمزة، لذلك أبدلت العرب الهمزة هاءً في كثير من كلامها للخفّة النّطقيّة، يقول الخليل:" الهمز صوتٌ مهتوت في أقصى الحلق فإذا رُفِّه عن الهمز صار نفساً تحوّل إلى مخرج الهاء ولذلك استخفّت العرب ادخال الهاء على الالف المقطوعة، يُقال: اراق وهراق "(الفراهيدي٢٠٠٧م ٣/ ٣٤٩)، وأضاف قائلاً :" الهاء حرفٌ هشٌّ ليّنٌ يجيء خَلَفاً من الألف التي تُبنى للقطع "(الفراهيدي٢٠٠٧م ٣/ ٣٤٩)، علماً أنّ إبدال الهمزة هاءً غير مقتصر على الأفعال بل وجِد أيضاً في الأسماء، فقالوا في أصل اسم (هامن)، (آمن)، وأصّلوا اسم (هشوع) ـ اسماً لشخص ـ (أشوع)، و(هعّان)، (أعّان)، وابن حجر بعد أن نقل لغات العلماء في هذه اللّفظة، ومنهم سيبويه قائلاً:" ونُقل عن سيبويه أنّه قال أهراق يُهريق إهرياقاً مثل اسطاع يسطيع اسطياعاً بقطع الألف

وفتحها في الماضي وضم الياء في المستقبل وهي لغة في أطاع يطيع فجُعلت السّين والهاء عوضاً من ذهاب عين الفعل "(العسقلاني١٣٧٩م ١/ ٣٠٥)، وذكر للجوهريّ توجيهاً في الجمع بين الهمزة والهاء، قائلاً:" وذكر له الجوهريّ توجيهاً آخرَ وأَنَّ أَصلهُ أَأَرِيقُوا فأُبدلَت الهمزةُ الثَّانية هاءً للخِفَّة"(العسقلاني١٣٧٩م ١/ ٣٠٥)، فبعد هذه النّقولات وجّه ابن حجر أنّ الهاء مُبدلة من الهمزة، مُدلياً بأصل الكلمة، ومؤيّداً توجيهه بنظائر ذلك الإبدال الكثيرة في كلام العرب، وإنْ كنا أخذنا عليه عدم ذكره اللُّغات فيها، وانّه نقل قول ثعلب غير تامٍّ، وقد ذكرناه تامّاً في هامشه المحدّد، وأنّ أصل القول في الجمع بين الهمزة والهاء في اللّفظة ليس للجوهريّ بل لابن خالويه؛ إذ قال الأخير:" ليس في كلام العرب: مثل هرقت الماء، والأصل: أرقت، إلّا ثلاثة أحرف: هرقته أهريقه، وهنرت الثوب أهنيره، وهرحت الدّابة أهريحها، وأصل ذلك كلّه: أُأَريق، وأُأَنير، وأُأَريح، فأبدلوا من الهمزة الثّانية هاء استثقالاً، ومن قال: أريق، أسقط همزة واحدة "(ابن خالويه١٩٧٩م ١١٢)، إلّا إنّنا نجزم أنّ توجيهه صالحٌ سائغٌ؛ لأنّ العربيّة تأبى الجمع بين همزتين لثقلهما في النّطق، وأيضاً لشيوع الإبدال بين هذين الحرفين؛ للاتّحاد المخرجيّ بينهما، لكن مع القول بأصالة الهمزة في أكثر الكلمات؛ وذلك لسببين:

الأوّل: تأكيد أغلب اللُّغويين أنّ بعض القبائل العربيّة تقلب الهمزة إلى هاء.

الثّاني: الهمزة أوّل حروف الحلق وهو صوت مجهور وشديد هربت عنه العرب في الكثير من المواقع الكلاميّة، فعوّضوا عنه أحياناً بالهاء للخفّة في النّطق.

٢ – الإبدال بين حرفي السين والصاد (الرّجز _ الرّجس)

قال رسول الله (ﷺ):" الطّاعون رجزٌ أُرسل على طائفة من بني إسرائيل أو على مَن كان قبلكم فإذا سَمعتم به بأَرضٍ، فلا تقدمُوا عليه "(البخاري٢٠٠١م ٤ / ١٧٥).

شرح الحديث ابن حجر بالقول:" تنبيه: وقع الرّجس بالسّين المهملة موضع الرّجز بالزّاي، والّذي بالزّاي هو المعروف، وهو العذاب، والمشهور الّذي بالسّين أنّه الخبيث أو النّجس أو القذر"(العسقلاني١٣٧٩م ١٠/١٨٣).

ما ذكره العسقلانيّ صحيحٌ، فالرّجس: القذارة والنّجاسة، والرّجس اسم لكلّ ما يُستقذر من عملٍ كان أو مأكول أو فاحشة، يُقال: رجس الرّجل يرجس رجساً إذا عمل عملاً قبيحاً.

أمّا الرّجز فهو العذاب، أو العمل الّذي يؤدّي إلى العذاب، وهو الاضطراب وتتابع الحركات، وكل ما لا خير فيه، وقيل: الرّجز هو العذاب في الدّنيا والآخرة، وقيل: هو اللّعنة في الدّنيا والعذاب في الآخرة، وقيل: هو السّخط، أو التّعذيب، أو الخذلان، أو الكفر، أو الشّيطان، جاء في اللّسان:" الرّجز: العذاب، والرِّجز: عبادة الأوثان...والرِّجسُ: القَذرُ، وَقِيل: الشَّيءُ القَذِر، ورَجُسَ الشيءُ يَرْجُسُ رَجاسَةً، وإِنه لَرِجْسٌ مَرْجُوس، وكلُّ قَذَر رِجْسٌ"(ابن منظور١٩٩٣م ٦/٩٤).

وقد يأتي (الرّجس) للعذاب أيضاً وليس فقط للقذارة والنّجاسة وهذا المعنى هو معروف أيضاً، ومنه قوله تعالى:﴿ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾(سورة يونس: الآية ١٠٠)، فقد ذكر الفرّاء (٢٠٧هـ) في تفسيره لهذه الآية أنّ الرّجز هنا العذاب وقوله: ويجعل الرّجس على الّذين لا يعقلون: العذاب والغضب، والرّجز هو الرّجس بالسّين، معناه كمعناه، والزّاي والسّين اختان في هذا الموضع وفي قولهم: الأزد والأسد.

وفسّر أبو حيّان الرجز(٧٤٥هـ) بالخذلان على الّذين لا يعقلون وهم المصرّون على الكفر، وسمّي الخذلان رجساً لأنه العذاب العذاب ، وأصل الرّجس هو الصّوت الشّديد من الرّعد تخويفاً، نقول: رجست السّماء ترجس: إذا رعدت وتمخّضت، وقد

جعلها الفرّاء من اختلاف اللُّغات، وقد قُرئ (الرُّجز)، بالضمّ أيضاً وهو صنمٌ كان يُعبد قديماً، وقُرئ (الرُّجس) بالضمّ، وهو لغة فيه والمراد به الطّاعون.

وقد وقفنا في الصّفحات السّابقة على مخارج الحرفين (السّين والزّاي) واشتراكهما في الصّفات اللّغويّة ممّا يُحسن أمر الأبدال بينهما، ونقل هذا الإبدال مع الإجازة العديد من العلماء منهم ابن السّكّيت، قائلاً:" ويُقال: نَزَغه ونَسَخه، إذا طعنه بيدٍ أو رمح... ويُقال: قد تسلّع جلده وتزلّع جلده، أي تشقّق"(ابن السكيت١٩٧٨م ١١٣)، والسّيوطيّ قائلاً: " ومن الزاي والسين: مكان شأز وشأس: غليظ، ونزغه ونسغه: طعنه، والشازب والشاسب: اليابس، والزّعل والسّعل: النّشاط، وتزلّع جلده وتسلّع: تشقّق، وخزقه وخسقه، ومعجس القوس ومعجزها: مقبضها "(السّيوطيّ١٩٩٨م ٣٦٥)، فإن تصرّف الفعلان امتنع البدل، لكن ابن حجر في موضعٍ آخر كان قد فسّر (الرّجس) في الآية القرآنيّة الكريمة الآتيّة:﴿ إنّما يريدُ الله ليُذهب عَنكم الرّجسَ ﴾، على أنّه الإثم والكفر، قائلاً: " وَيَجيء الرّجس بِمعنى الإثم وبمعنى الكفر كقولِه ليذهب عنكم الرّجس"(العسقلاني١٣٧٩م ١٠/١٨٣)، بينما ذكر في قوله السّابق أنّ الرّجس هو" الخبيث أو النّجس أو القذر"، ولم يذكر(الإثم والعدوان)، فناقض قوله السّابق بتفسير الآية الكريمة، وفي تفسيره نظرٌ؛ إذ فسّرها الطّبريّ (٣١٠هـ) بالدّنس والسّوء والفحشاء، ويطهركم تطهيرا يا ال محمد من الدّنس الذي يكون في أهل معاصي الله ، وفسّرها الثّعلبيّ (٤٢٧هـ) على أنّه السّوء والفحشاء أو الشّيطان، وفسّرها الزّمخشريّ بالذنوب، وأيّاً ما كانت التّفاسير فالرّجس في الآية المُباركة هو إدراكٌ نفسيّ وأثرٌ شعوريّ من تعلّق النّفس بالاعتقاد بالباطل والمعاصي والذّنوب، وتطهيراً من كل دنس وعمل قذر، لذا فتفسير(الرّجس) في الآية المُباركة بالدّنس والمعاصي والفواحش أقرب منها إلى الإثم والعدوان، وكلٌّ صحيحٌ، والله العالم.

الإدغام

فطن علماء اللُّغة والقراءات القرآنيّة إلى هذه الظّاهرة فرصدوها في اللّهجات العربيّة المختلفة والقراءات القرآنيّة المتنوّعة، ووضعوا لها الضّوابط والقواعد، فضلاً عن تفسيرها، وذكر الأسباب التي أدّت إلى حدوثها فإذا تحرّك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام وذلك فيما زعم الخليل؛ لأنّه لمّا كان من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلمّا ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعةً واحدةً، فالإدغام هو كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يُحسنون غيره.

ولحدوث الإدغام وضع علماء اللُّغة شروطاً جمعها ابن يعيش في نصّ له بيّن فيه مفهوم الإدغام بمعناه التّام مع الإدلاء بشروط تحقيقه، قال فيه:" واعلم أنّ التقاء المَثلين على ثلاثة أضرب: أحدها أن يسكّن الأوّل ويتحرّك الثّاني، وهذا شرط المدغم فيجعل الإدغام ضرورةً سواء أُريد أو لم يرَد؛ إذ لا حاجز بينها من حركة ولا غيرها، نحو: لم يرح حاتم، ولم أقل لك، فيحصل الإدغام ضرورة؛ لأنّ الأوّل اتّصل بالثّاني من غير إرادة لذلك، ألا ترى أنّ اسكان الأوّل لم يكن للإدغام بل للجازم، فوجد شرط الإدغام بحكم الاتّفاق من غير قصد وذلك بأنّ اعتمد اللّسان عليهما اعتمادة واحدة؛ لأنّ المخرج واحدٌ ولا فصل .

وأمّا الثّاني وهو أن يكون المَثل الأوّل متحرّكاً والثّاني ساكناً، نحو: ضلِلْت ورسولُ الحسن، وما كان كذلك، فإن الإدغام يمتنع فيه لأمرين: أحدهما تحرّك الأوّل، والحرف الأوّل متى تحرّك امتنع الإدغام؛ لأنّ حركة الحرف الأوّل قد فصلت بين المتجانسين فتعذّر الاتصال، والأمر الثّاني، سكون الحرف الثّاني، والإدغام لا يحصل في ساكن؛ لأنّ الأوّل لا يكون الّا ساكناً، فلو أسكن الثّاني لاجتمع ساكنان على غير شرطه وذلك لا يجوز.

وأمّا الثّالث وهو أن يتحرّكا معاً وهما سواءٌ في كلمة واحدة ولم يكن الحرف ملحقاً قد جاوز الثّلاثة، ولا البناء مخالفاً لبناء الفعل، فإنّه يجب أن يُدغم بأن يُسكن المتحرّك الأوّل لتزول الحركة الحاجزة، فيرتفع اللّسان بهما ارتفاعة واحدة، فيخف اللّفظ وليس فيه نقض معنى ولا لبسٌ، وذلك نحو: رَدَّ يَرُدُّ وشدَّ يَشدُّ، فكلّ العرب يدغم ذلك "(ابن يعيش٢٠٠١م ٥/٥١٣).

أمّا أنواعه، فيقسم الإدغام على قسمين:

الإدغام الكبير: وهو ما كان أوّل الحرفين المَثلين أو المُتقاربين متحرّكاً فيُسكّن ويُدغم في الحرف الثّاني، وسمّي كبيراً لكثرة وقوعه، وهو أوضح حكماً وأظهر أمراً من الآخر، ويُنسب هذا النّوع من الإدغام إلى أبي عمرو بن العلاء، أحد القرّاء السّبعة.

الإدغام الصّغير: وهو ما كان الحرف الأوّل منه ساكناً في الأصل، وسُمّي صغيراً لقلّته، فالحرف الأوّل في الأصل ساكن لا يحتاج إلى الإعمال فيه كتحريكه، وهو الشّائع عند جمهور القرّاء، ففيه تتحقّق المجاورة بين الصّوتين المتقاربَين أو المتجانسَين؛ إذ لا فاصل بينهم.

والصّوتان المتماثلان لهما عدّة حالات، تعرّض ابن حجر في (فتح الباري) لكلٍّ منها، مبيّناً موضع الإدغام فيها، لكن دون أن يذكر القاعدة بل كان يكتفي بذكر موضع الإدغام في الحرفين، وأصل كلّ فعل قبل حدوث الإدغام، فقال فيما عين الفعل ولامه مَثلان والثّاني ساكن في تفسير لفظة (يرتدَّ) المذكورة في القرآن المجيد:" قوله: ﴿ ومَن يَرتَدَّ مِنكُم عَن دِينِهِ فَسَوفَ يأتِي اللَّهُ بِقَومٍ يُحِبُّهُم وَيُحِبُّونَهُ ﴾(سورة المائدة: الآية ٥٤)... ووقع في رواية أبي ذر مَن يرتَدِد بدالين وهي قراءة ابن عامر ونافع وللباقين من القرّاء ورواة الصّحيح من يرتدّ بتشديد الدّال، ويقال ان الادغام لغة

تميم والاظهار لغة الحجاز ولهذا قيل انه وجد في مصحف عثمان بدالين "(العسقلاني١٣٧٩م ٣/٣٦٩)، ففي النّص السّابق نبّه الحافظ على ظاهرة الإدغام، وما اشتهر به بنو تميم في تضعيف آخر الفعل المجزوم، والذي هو نقيض ما عند أهل الحجاز فهم يظهرون ولا يدغمون، وهو في هذا متابع لما ذهب إليه أغلب علماء اللُّغة في عزوهم الإدغام إلى التّميميّين، والاظهار إلى الحجازيّين، لكن خالف بعضهم في عكس ذلك، كابن خالويه الذي نسب الإدغام إلى أهل الحجاز، وألفاظٌ أُخرى جاءت في صحيح البُخاريّ حوت ظاهرة الإدغام، نورد منها:

(تَصَدّق)

_ جاء في حديث آخر لرسول الله (ﷺ) عن أبي ذر، هو:" سألتُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أَيُّ العملِ أفضَلُ؟ قالَ: إيمانٌ باللَّهِ وجِهادٌ في سبيلِهِ، قُلتُ: فأيُّ الرِّقابِ أَفضَلُ؟ قالَ: أعلاها ثَمناً، وأنفسها عند أهلها، قلتُ: فإن لم أفعل؟ قالَ: تُعينُ ضائعاً، أو تصنَعُ لأَخرَقَ، قلتُ: فإن لم أفعل؟ قالَ: تدعُ النَّاسَ مِن الشَّرِّ، فإنَّهَا صَدقةٌ تَصَدَّقُ بِها على نفسك "(البخاري٢٠٠١م ٣/١٤٤).

_ فقال الحافظ العابد شارحاً:" قولهُ: فإنّها صَدقةٌ تَصَدَّقَ، بفتحِ المُثنّاة والصَّاد المُهمَلة الخفيفة على حذفِ إحدى التَّاءَينِ، والأصلُ تَتَصَدَّقُ، ويجوز تشديدها على الإدغامِ "(العسقلاني١٣٧٩م ٥ / ١٤٩).

جوّز ابن حجر تشديد التّاء للإدغام، ثمّ ذكر أنّ أصل (تَصَدّق) هو (تَتَصدّق)، بفتح أوّل الحرفين، لكن حُذفت التّاء تخفيفاً، بيد أنّه لم يذكر أي التّاءين قد حُذفت، الأولى أم الثّانية؟

اختلف العلماء في التّاء المحذوفة، فقال قومٌ منهم إنّ المحذوفة هي التّاء الأولى، في حين ذهب آخرون أنّ الثّانية هي المحذوفة، قال الأشمونيّ:" أنّه لمّا ثقل

عليهم اجتماع المَثلين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لِما يؤدّي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، عدلوا إلى التّخفيف بحذف إحدى التّاءين، وهذا الحذف كثير جداً ... الأوّل: مذهب سيبويه والبّصريّين أنّ المحذوف هو التّاء الثّانية؛ لأنّ الاستثقال بها حصل، وقد حصل بذلك في شرح الكافية، وقال في التّسهيل: والمحذوفة هي الثّانية لا الأولى خلافا لهشام، يعني أن مذهب هشام أنّ المحذوفة هي الأولى، ونقله غيره عن الكوفيّين "(الأشمونيّ١٩٩٨م ٤/ ١٦٠).

وقد رجّح الزّجّاج حذف التّاء الثّانية محتجّاً بأنّهم أدغموها في نحو: تذكّرون وتزكّى، وإنّ تاء المُضارعة لا تُحذف، ولو حُذفت وجب إدخال الف الوصل، فقال موضّحاً ذلك في باب:" ما جاء في التّنزيل من حذف إحدى التّاءين في أوّل المُضارع ":"... وأصله تتذكّرون، فحُذفت إحدى التّاءين، والمحذوفة الثّانية؛ لأنّ التّكرار بها وقع، وليس الأوّل بمحذوف؛ لأنّ الأوّلَ علامة المُضارع، والعلامة لا تُحذف... ولأنّه لو حُذف حرف المُضارعة لوجب إدخال ألف الوصل في ضروبٍ من المُضارع، نحو: يذّكّرون، ودخول ألف الوصل لا مساغ له هنا، كما لا يدخل على أسماء الفاعلين والمفعولين؛ لأنّ حذف الجار أقوى من حذف حرف المُضارعة "(الزجاج٢٠٠٠م ٣/ ٨٤٩ – ٨٥٣)، والمنطق يقضي بحذف الثّانية، فالتّاء الأولى هي الأصل؛ لوقوعها أوّلاً، وليس من المعقول حذف الأصل.

الحَـــــذف

معروفٌ أنّ توالي الحركات في الكلمة الواحدة ينشئ الثّقل فيها، خاصةً إذا كان نطق الكلمة يدعو إلى الانتقال في حركاتها من الأخفّ إلى الأثقل، كالانتقال من الفتح ـ أخفّ الحركات ـ إلى الضّمّ ـ أثقلها، أو من الفتح إلى الكسر، أو عند اجتماع ضمّتين أو كسرتين، وطلباً للخفّة وتيسيراً للنطق لجأت بعض اللُّغات إلى إسكان عين

الكلمة تخلّصاً من ذلك الثّقل؛ لذلك فالحذف ظاهرة طبيعيّة في الاستعمال اللُّغوي غايتها الإيجاز في الكلام والتّخفيف في النّطق، والأهم من ذلك هو تعظيم شأن المحذوف، وقد أطلق عليه بعض العلماء تسمية (الحذف الإعلالي)؛ لأنّه من أنواع الإعلال، فهو يكثر في أحرف العلّة أو اللّين ويقلُّ في غيرها،

وهو بابٌ دقيقُ المَسلك، ولطيفُ المأخذ، وعجيبُ الأَمر، اشبه بالسِّحر، لإنك ترى به تَرك الذّكر، أَفصحَ من الذّكرِ، والصّمت فيه اغنى عن الإفادة، وأَزيَد للإفادة، وتجدُك أَنطقَ ما تكونُ ان لم تَنطِق، وأَتمَّ ما تكونُ بياناً ان لم تبن، وهو فن من فنون العربيّة يتجلّى في كلام أصحابها شعراً ونثراً، ومن أهم أسبابه كثرة الاستعمال، وهذا السّبب هو من رؤية سيبويه اللُّغويّة؛ إذ قال:" غيروا هذا لأنّ الشّيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه، ألا ترى أنّك تقول: لم أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردت أقُلْ، وتقول: لا أدرِ كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أُبَل ولا تقول لم أرَمْ تريد لم أُرامِ. فالعرب مما يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره "(سيبويه٢٠٠٩م ٢ / ١٩٦).

ولا يكون الحذف فقط في الحركات بل قد يحدث ايضاً في مكوّنات النصّ مجتمعة في صوت من أصوات الكلمة كحروف العلّة، وحروف الجر، والهمزة، وقد تُحذف مفردة من جملة كحذف المبتدأ أو الخبر أو الفاعل أو المفعول به، وقد تُحذف جملة كاملة كجملة الشرط أو القسم، والحذف ظاهرة طبيعيّة في الدّراسة اللُّغويّة، ولم تختص العربيّة به، بل تشترك بالحذف اللُّغات الإنسانيّة الأُخرى، وقد عدّ ابن جنّيّ الحذف من شجاعة العربيّة، وأفرد لها باباً خاصّاً في خصائصه، وفي فتح الباري الكثير من الشّواهد التي ذكرها شارحه، والتي حدث فيها الحذف وبيّن موقفه منها، ومثال ذلك قوله في حذف الحروف:" وقال البيضاويّ بحذف حرف الجر من أن كثيراً تخفيفاً، والتّقدير: لأن كان أو بأن كان ونحوه في إن كان ذا مالٍ وبنين أَي لا

تطعه لأجل ذَلك، وحكى القُرطبيُّ تَبعاً لِعياضٍ أَنَّ همزَة أَنْ ممدُودةٌ، قَال لأَنَّهُ استفهامٌ على جهة إِنكارٍ قلتُ ولم يقع لَنا في الرِّواية مَدٌّ لكن يجوز حذف همزة الاستفهام "(العسقلاني١٣٧٩م ٣٦/٥).

ففي النّص السّابق شاهدان على تأييد ابن حجر على الحذف، أوّلهما حذف حرف الجر، وثانيهما جواز حذف همزة الاستفهام، مستنداً في حذفها على أنّها الأصل في حروف الاستفهام ولهذا جاز فيها ما لم يجز في غيرها، وقد استدرك الحافظ على مَن سبقه بـ (لكن) في أنّ الرّواية خالية من المد، وهي بالفعل خالية من المد في الجامع الصّحيح، وفي تجويزه حذف همزة الاستفهام، وأحياناً يُرجع ابن حجر سبب الحذف لا إلى علّة صوتيّة أو صرفيّة أو نحويّة، لكن إلى علّة إملائيّة أو كتابيّة، كما جاء في لفظة (جنبه) في قوله:" في جنبه، كذا للأكثر بالإفراد ولأبي ذر الجرجانيّ جنبيه، بالتثنية، وذكر عياض أنّ في كتابه من رواية الأصيليّ جنبه بالإفراد لكن بياء مثنّاة من تحتٍ بدل الموحّدة، قال وهو تصحيف، قلتُ: لعلّ نقطته سقطت من القلم فلا ينبغي أن يُعد ذلك رواية "(العسقلاني١٣٧٩م ٣٦/٥)، وأحياناً غيرها يربط التّوجيه الصّوتيّ له بالدلالة كما ورد في كيفية ردّ السّلام على اليهود في حديث الرّسول الأعظم (ﷺ):" إذا سلّم عليكم اليهود فإنّما يقول أحدهم السَّام عليكم، فقل: وعليك "(البخاري٢٠٠١م ٥٧/٨)، حيث أكّد اثبات الواو في (وعليك)، تبعاً لرواة الحديث، ولم يشكّ في روايتهم اللّفظة بالواو، فإثباتها أولى عنده من تغليط الرّواة، رابطاً أيّاها بدلالة الحديث وتفسيره، فقال:" قلتُ: بل الرّواية بإثبات الواو ثابتة وهي ترجّح التّفسير بالموت، وهو أولى من تغليط الثّقة "(العسقلاني١٣٧٩ ١١ / ٤٦)، وخرّج لإثبات الواو تخريجات متعدّدة منها:

١ ـ أن تكون عاطفة، بمعنى: وعليكم ما تقولون فينا، أي وعليكم الموت، فأنتم ونحن في الموت سواء.

٢ ـ أن تكون استئنافيّة، بمعنى: أقول عليكم ما تريدون بنا أو الّذي تستحقّونه من الذّم.

٣ ـ أن تكون زائدة، بمعنى: عليكم ما تدعون علينا.

مصادر البحث

القرآن الكريم

١ – سر صناعة الإعراب• سر صناعة الإعراب: عثمان بن جنّيّ الموصليّ أبو الفتح (٣٩٢هـ)، نشر: دار الكتب العلميّة / بيروت، ط١ ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٢ – أسباب حدوث الحروف الحُسين بن عبد الله بن الحسن بن عليّ أبو عليّ ابن سينا البلخيّ (٤٢٨هـ)، تحقيق: محمّد حسّان الطّيّان ويحيى مير علم، نشر: مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة / دمشق٢٠١١.

٣ –علم الأصوات: الدّكتور كمال بشر، نشر: دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع / القاهرة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٤ – الإبدال: عبد الواحد بن عليّ أبو الطّيّب اللُّغويّ (٣٥١هـ)، تحقيق وشرح: عزّ الدّين التنوخيّ، دمشق ١٣٧٩ هـ – ١٩٦٠ م.

٥ – الصّاحبي في فقه اللُّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكريّا القزوينيّ الرّازي أبو الحُسين (٣٩٥هـ)، ط١ ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٦ – العين الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم أبو عبد الرّحمن الفراهيديّ (١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرّائيّ، نشر: دار ومكتبة الهلال٢٠٠٧.

٧ – تصحيح الفصيح وشرحه: عبد الله بن جعفر بن محمّد أبو محمّد ابن درستويه ابن المرزبان (٣٤٧هـ)، تحقيق: محمّد بدويّ المختون، نشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة / القاهرة، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.ح

٨ – الكتاب: عمرو بن عُثمان بن قنبر أبو بشر (سيبويه) (١٧٥هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، نشر: مكتبة الخانجي / القاهرة، ط٥ ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

٩ – الصّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيّة: إسماعيل بن حمّاد أبو نصر الجوهريّ الفارابيّ (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، نشر: دار العلم للملايين / بيروت، ط٤ ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

١٠ – لسان العرب: جمال الدّين محمّد بن مكرم بن عليّ أبو الفضل ابن منظور الأنصاريّ الأفريقيّ (٧١١هـ)، نشر: دار صادر / بيروت، ط٣ ١٤١٤ هـ.

١١ – إبدال الحروف في اللّهجات العربيّة :سلمان بن سالم بن رجاء التّميميّ، رفع: عبد الرّحمن النّجدي، نشر: مكتبة الغرباء الأثريّة.

١٢– الجامع المُسند الصّحيح المُختصر من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسننه وأيّامه (صحيح البخاري): محمّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاريّ الجعفيّ (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمّد زهير بن ناصر النّاصر، نشر: دار طوق النّجاة (مُصوّرة عن السّلطانيّة بإضافة ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي)، ط١ ١٤٢٢هـ.

١٣ –فتح الباري شرح صحيح البخاري: شهاب الدّين أحمد بن علي بن محمّد بن محمّد بن علي بن محمود بن أحمد بن أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلانيّ المصريّ الشّافعيّ (٨٥٢هـ)، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمّد فؤاد عبد الباقي، أخرجه: وصحّحه وأشرف على طبعه: وحب الدّين الخطيب، عليه تعليقات العلّامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، نشر: دار المعرفة/ بيروت ١٣٧٩.

١٤ – ليس في كلام العرب: الحُسين بن أحمد بن حمدان الهمذانيّ أبو عبد الله ابن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشر: مكّة المُكرّمة، ط٢ ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.

١٥ – المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها: جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ (٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، نشر: دار المكتبة العلميّة / بيروت – لبنان، ط١ ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

١٦ – الإبدال: يعقوب بن السّكّيت أبو يوسف (٢٤٤هـ)، تحقيق وتقديم: حسين محمّد محمّد شرف، مراجعة: علي النّجدي ناصف، نشر: الهيئة العامّة لشؤون المطابع / القاهرة، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م.

١٧ – شرح المفصّل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السّرايا محمّد بن عليّ أبو البقاء موفّق الدّين الأسديّ الموصليّ (٦٤٣هـ)، نشر: دار الكتب العلميّة / بيروت، ط١ ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

١٨ – شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك: عليّ بن محمّد بن عيسى أبو الحسن نور الدّين الأشمونيّ (٩٠٠هـ)، نشر: دار الكتب العلميّة / بيروت، ط١ ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

١٩ – إعراب القرآن: إبراهيم بن السّريّ أبو إسحاق الزّجّاج (٣١١هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياريّ، نشر: دار الكتب الإسلاميّة – دار الكتاب المصريّ / القاهرة – دار الكتاب اللّبنانيّ / بيروت.